

ما هي "دُرْزَة" الضرائب القادمة التي ستفرضها الحكومة السعودية بعد زيادة ضريبة القيمة المضافة؟

وما هو المُقابل الذي سيحصل عليه المُواطن السعودي؟ وهل ستنجح هذه الإجراءات "المُؤلمة" في مُواجهة الأزمة المالية الحادّة؟ وما هي الضرائب الثلاث المُوجعة التي تلقّتها الميزانية العامّة؟

قرار الحكومة السعودية برفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15 بالمائة وإيقاف "منحة" بدل غلاء المعيشة لمُوظّفي الدولة التي تبلغ ألفريال شهريًّا (226 دولار) يَعكِس بداية الإقدام على الإجراءات الصارمة، والمُؤلمة، التي كشف عنها قبل أيام السيد محمد الجدعان، وزير المالية السعودي، في حديثه إلى قناة "العربية"، في محاولةٍ من جانبها لسد العجز في الميزانية العامّة الذي يُقدّر بحوالي 112 مليار دولار ومرشّح للتصاعد.

انخفاض أسعار النفط، وتخييف السلطات السعودية لإنتاجها حوالي 4 ملايين برميل يوميًّا ليصل إلى 7 ملايين برميل تطبيقًا لاتفاق "أوبك بلس" (تخفيض الإنتاج بحوالي 10 ملايين برميل يوميًّا) في محاولةٍ لوقف انهيار الأسعار بسبب تراجع الطلب نظرًا لانتشار فيروس كورونا، هذا الانخفاض علاوةً على حالة الانكماش التي يعيشها الاقتصاد السعودي وتبليغ نسبتها حوالي 2.3 بالمائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي أدّي إلى هذا العجز الذي يُحسب بحوالي 40 بالمائة من حجمها (الميزانية). هُنالك خيارات أمام الحكومة السعودية للخروج من هذا الوضع غير المُسبوق أو تقليل أضراره: الأول: تخفيض الديفقات وتجميد أو إلغاء المشاريع العامّة المُدرجة في ميزانية العام الحالي، مثل مشروع "نيوم" السياحي الذي يَبلغ تكاليفه 500 مليار دولار، والالتجاء إلى الأسواق المالية العالمية للاقتراض، والسحب من الاحتياطي المالي (400 مليار دولار).

الثاني: فرض ضرائب علنيةً مُباشرة وأخرى غير مُباشرة، على المُواطن، أوّلها رفع ضريبة القيمة المضافة صرفيًّا إلى 15 بالمائة، وإلغاء بدل غلاء المعيشة، ووقف كُل البدلات والعَلَوات لمُوظّفي القطاع العام، ورفع قيمة الخدمات العامّة من ماء وكهرباء ومُواصلات وصحّة، وخفض شبهه كُلّه.

للدّعم على السّلع الأساسية مثل الأرز، والسكر، والزيت والدّقيق، والمحروقات المدعومة من الدّولة.

الميزانية السعودية تعرّضت لثلاث ضربات رئيسية، الأولى، تراجع الموارد المحلية غير النفطية بشكلٍ كبيرٍ التي تُساهم بحوالي 20 بالمائة تقريباً من ميزانية الدولة، والثانية تُقلل من العوائد النفطية بمقدار الثلثين حسب تصريحات السيد الجدعان، وزير المالية، والثالثة، تراجع مداخيل السياحة الدينية، أي العمرة، (17 مليون مُعتمر سنويّاً)، والحج (2.6 مليون حاج سنويّاً)، وهي سياحة تُدرّر حوالي 16 مليار دولار سنويّاً لخزينة الدولة، وهذا ما يُفسّر تصريحات السيد الجدعان في المقابلة نفسها بأنّ «حكومته ستفترض 60 مليار دولار من الأسواق المالية العالمية، وستسحب 32 مليار دولار من صندوق احتياطاتها المالية (حوالي 440 مليار دولار) التي من المفترض أن تكون للأجيال القادمة، وللأيام السوداء.

باختصارٍ شديدٍ يمكن القول بأنّ المواطن السعودي سيكون أحد أبرز المُفترضرين من السياسات التقشفية التي ستفرضها «حكومة»، ومن غير المستبعد أن تلّاح هذه الحكومة إلى فرض ضريبة دخل، وترفع العديد من الرسوم مثل رسوم السفر، والجوازات، والمُعاملات الحكومية الأخرى في المستقبل القريب، لأنّها تتبع سياسة التدرج في هذا الإطار.

الثمن المُقابل الذي من المفترض أن يحصل عليه المواطن مقابل هذه التضحيات ما زال غير واضح، إن لم يكن معادوماً، ونحن نتحدّث هنا عن إصلاحات سياسية، وتوسيع دائرة المشاركة في القرارات الاستراتيجية التي تتعلق بإدارة الشأن العام وكيفية إنفاق موارد الدولة.

ونظل حرب اليمن هي الذريـف الأكبر للميزانية السعودية مادياً وبشرياً، واستعصاء «أنصار الله» على الحوثيين على الهزيمة ورفع الرأـية البيضاء، بل وتصاعد قوّتهم مقابل تفاقم خلافات وضعف خصومهم المحليـين، ولا يلوح أي مؤشر في الأفق عن إمكانية الوصول إلى حلٍ سلميٍ يُنهي هذه الحرب.

الأيام والأشهر والسنوات القادمة ستكون صعبةً، بل مُؤلمة، بالنسبة للحكومة السعودية، وما قاله الوزير الجدعان في هذا المضمار في مقابلته مع قناة «العربية» التي اتسمت بشفافية نادرة ربما يكون نصف الحقيقة، إن لم يكن أقل.. والباقي أعلم.

رأي اليوم